مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy and Globalization

السياسة المالية والنقدية في المغرب الإسلامي (عند الادارسة والمرابطين والموحدين أنموذجا)

Fiscal And Monetary Policy In The Islamic Maghreb (Idrisid And Almoravid And Almohad As a Model)

د.حوة فطيمة♦، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/04/01	تاريخ القبول: 2020/05/15	تاريخ النشر: 2020/06/01

الملخص	الكلمات المفتاحية
تناولنا في هذه الدراسة السياسة المالية والنقدية في المغرب الإسلامي عموما و عند الأدارسة والمرابطين والموحدين خصوصا، وطرحنا إشكال ما هي المظاهر العامة للسياسة المالية والنقدية في عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين ؟ هل اضطرت الدول الثلاث إلى تجاوز الواردات الشرعية في سياستها المالية (التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة) لتغطية نفقاتها المختلفة؟ . ووجدنا ان الدول الثلاث طبقت في بداية عهدها سياسة مالية حكيمة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن لما زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها بحثت عن موارد مالية أخرى مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي أعلنتها في أول عهدها، وفرضت ضرائب منافية للشرع.	السياسة المالية والنقدية؛ الضرائب؛ دراسة مقارنة.

Abstract	Keywords
In this study we have exmined fiscal and monetary policy in islamic maghreb,when idrisid and almoravid and almohad as a model.We have put forward the forms of public manifestations of fiscal and monetary policy in the era of the three countries,and did they have to exceed the ligitimate imports in their fiscal policy,defined by the koran and the sunna. We found that at the beginning of their time the three countries had applied a prudent fiscal policy derived from the provisions of islamic law.But, as the three countries expanded and increased their expenditures, they began to impose illegal taxes.	Fiscal Monetary And Policy; Local Taxation; Comparative Studies.

JEL Classification Codes : E52; E62 ;H71 ; O57.

♦ **المؤلف المرسل**: فطيمة حوة ، **الإيميل**: haouafatima@yahoo.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مقدمة:

تعتبر مادة المال من الوسائل المهمة للنهوض باقتصاد أي دولة من الدول، أي أنَ المجتمع في حاجة مستمرة للأموال أو بمعنى أدق هو بحاجة إلى مدا خيل وافرة لإنفاقها على مشاريعه المتنوعة، ولكي تتمكن الدولة من تلبية حاجيات المجتمع وجب عليها توفير الأموال وتنظيم عملية المداخيل والمصروفات، وذلك باتباع سياسة مالية ونقدية حكيمة يقوم بها المسؤولون عن مالية الدولة، وهذه السياسة المالية والنقدية يكون لها طابعها الخاص خاصة إذا كانت الدولة مسلمة تتبع تعاليم القرآن الكريم وسنة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

وعلى هذا الأساس، سنحاول تسليط الضوء على السياسة المالية والنقدية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين لنرى هل طبقت الدول الثلاث الشرع في سياستها المالية. ولنرى أيضا هل تمكنت الدول الثلاث بسياستها المالية والنقدية من تنظيم بيت المال وتمكينه من القيام بوظائفه؛ وتلبية حاجات المجتمع.

1.1.إشكالية الدراسة:

أجمعت الدراسات التي تناولت موضوع المال في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى غاية العهد العباسي، على أنَه كان وسيلة مهمة لتنظيم شؤون الدولة المختلفة، وأنَه عنصر لابد منه، فلا يقوم اقتصاد بل أكثر من ذلك حضارة أيَ دولة إن لم يكن لها أموال مسيرة بطريقة مثلى .

ولهذا يحق لنا معرفة السياسة المالية والنقدية في المغرب الإسلامي الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وهذا في عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين. و ليس من السهل معرفة ذلك في هذه الفترة التي اخترناها للدراسة، وذلك لأنَ الدولة الإدريسية مثلا عانت كثيرا من الاضطرابات الداخلية والخارجية نتيجة ضعف حكامها بسبب الضغوطات الداخلية والخارجية التي أرهقتهم، فصارت منطقتهم تخضع لغيرهم، فتارة للفاطميين، وتارة تخضع للأمويين في الأندلس، مما أصاب الضعف مختلف مجالات الحياة فيها، ومنها المجال الاقتصادي والمالي.

ومن بعد دولة الأدارسة خضع المغرب الأقصى إلى عدة اضطرابات ومنازعات قبلية وحروب طاحنة انتهت بتأسيس دويلات صغيرة، ثم تأسست من بعدها دولة المرابطين التي تولت مقاليد الأمور وبسطت نفوذها إلى إقليم الأندلس، ونظمت أمور الحياة ومنها الحياة الاقتصادية. وعلى أنقاذ المرابطين قام حكام جدد هم الموحدون واصلوا مسيرة التقدم وبسطوا نفوذهم حتى إفريقية والأندلس. وهنا تكمن الصعوبة بسبب تغير الأحوال من القوة إلى الضعف والعكس، وبسبب اختلاف سياسة كل دولة وتنظيمها العسكري والاقتصادي. ولهذا أردنا الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع وإدراك تفاصيله بوضعنا إشكالية عامة وهي : ما هي المظاهر العامة للسياسة المالية والنقدية في عهد الأدارسة والمرابطين والموحدين ؟

2.1.أسئلة الدراسة:

- ماهي السياسة المالية التي انتهجتها كل دولة من الدول الثلاث؟ و ما الفرق بينها؟
- هل اضطرت الدول الثلاث إلى تجاوز الواردات الشرعية في سياستها المالية(التي حددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد) لتغطية نفقاتها المختلفة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ماهي العوامل التي أثرت على السياسة النقدية التي انتهجتها الدول الثلاث ؟

3.1.فرضيات الدراسة:

كانت السياسة المالية في الدول الثلاث مسنمدة من الشريعة االاسلامية، خاصة في عصر قوة وازدهار الدول الثلاث.

– اضطرت الدول الثلاث إلى تجاوز الواردات الشرعية في سياستها المالية، خاصة في عصر ضعفها وزيادة حاجياتها الحربية.

– تتأثر السياسة النقدية للدول الثلاث بظروفها الاقتصادية والعسكرية أي حسب قوة الدولة وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة .

4.1. منهج الدراسة:

تناولنا من خلال دراستنا هذه السياسة المالية والنقدية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين، حيث تختلف هذه السياسة من دولة لأخرى، كما تختلف المادة العلمية المتوفرة لعصر كل دولة، وبهذا يختلف أسلوب التناول، لأنَه لكل مشكلة أسلوبها ومنهاجها، ولهذا اعتمدنا على المنهج التاريخي في كامل الرسالة من أولها لآخرها، إذ بدأنا بجمع المادة العلمية من مختلف المصادر التي تناولت تاريخ المغرب الإسلامي، وخاصة المصادر التي أرخت للأدارسة والمرابطين والموحدين، ثم قمنا بتحليل هذه المادة العلمية ومقارنتها ببعضها البعض، ونقدها وفحصها والتأكد من صحتها، ثم قمنا بترتيبها بمساعدة بعض المراجع. واعتمدنا كذلك على المنهج الوصفي وهذا في سرد الأحداث ووصفها بعد استردادها من الماضي التاريخي، و اعتمدنا على المنهج التحليلي عندما وضعنا جداول وقمنا بتحليلها وقارنا بينها، وهذا خاصة فيما تعلق بوزن العملة؛ وهذا ساعدنا للوصول إلى أحكام عامة تتعلق بالسياسة النقدية لكل دولة.

كما لجأنا إلى الاستنتاج؛ لسد بعض الفراغات التي يمليها نقص المصادر وسكوتها؛ وللوصول إلى لب الموضوع، وهذا خاصة في عهد دولة الأدارسة؛ فسكوت المصادر وعدم تحدثها عن بيت المال جعلنا نلجأ إلى الاستنتاج لعلنا نصل إلى توضيحات.

2. السياسة المالية عند الادرسة والمرابطين والموحدين:

1.2. السياسة المالية عند الادارسة:

لقد كانت الأوضاع المالية قبل قيام دولة الأدارسة متدهورة بسبب ثورات البربر خاصة ثورة الكاهنة التي قضت على موارد رزق المغاربة (**المراكشي، 1985**) ، وزاد تدهور الأوضاع سياسة بعض عمال بني أمية في المغرب الذين أرهقوا السكان بالمغارم والجبايات؛ هذا إلى جانب خطر الخوارج، حيث استنزفت هذه الثورات موارد البلاد المالية؛ فقد أنفق الولاة الكثير من الأموال على إعداد الجيوش ومضاعفة الأعطيات لمواجهة تلك الثورات التي استمرت قرابة نصف قرن (**السلاوي، 1954**) . وهذا ما دفع ولاة المغرب إلى الاستعانة بأموال مصر فكانت ترد إليهم إعانة مقدارها مائة ألف درهم (**ابن الأثير، 1966**) ، وهذا يعني أن المغرب كان يعاني من عجز مالي كبير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل قيام دولة الأدارسة، وهنا يمكن طرح السؤال التالي: ماهي السياسة المالية التي اتبعها الأدارسة في ظل هذه الظروف المالية المتدهورة؟.

بعد أن قامت الدولة الإدريسية واستقرت لها الأوضاع، كان عليها تنظيم شؤونها السياسية والعسكرية والاقتصادية بما فيها النواحي المالية؛ مما جعل منها دولة تمتلك جهاز إداري وسياسي وجبائي قوي خاصة في عصر القوة الذي شمل عهود إدريس الأول والثاني ومحمد بن إدريس (**إسماعيل، 1987**) ؛ هؤلاء الأوائل الذين حرصوا على إتباع سياسات مالية وجبائية عادلة حسب الشريعة الإسلامية (**حباني، 1997**).

فقد طبَق الإمام إدريس الأول الشريعة الإسلامية في جباية الأموال؛ وألغى الضرائب والمصادرات وجبى الأموال المستحقة (**سعدون، 1987**) ، وواصل إدريس الثاني سياسة أبيه في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في السياسة المالية حيث كان عالما بكتاب الله قائما بحدوده راويا للحديث؛ ولما استقرت الأوضاع لدولته وبنى مدينة فاس رأى أن يدعم هذا الاستقرار بتنظيم شؤون دولته المالية، حيث عمل على قطع الصلة المالية بالخلافة العباسية في المشرق؛ هذه الصلة التي دامت ربع قرن وتميزت باستعمال الأدارسة الدنانير والدراهم الإسلامية المضروبة في المشرق؛ وتمثل قطع هذه الصلة في عدم ذكر أسماء بني العباس لا في الخطبة ولا في السكة، ولم يتلقوا منهم التفويض والتقليد وتنصلوا من دفع الأموال السنوية (**الماوردي، 1985**)؛ ولقطع هذه الصلة المالية تماما أنشأ إدريس الثاني دارا للسكة في مدينة فاس وضرب الدرهم الإدريسي لأول مرة عام (198هـ/813م) ؛ هذه العملة التي سارت في سائر ربوع دولة الأدارسة (**سعدون، 1987**)، وبهذا الإجراء تحقق لدولة الأدارسة استقلالها المالي وحلت المقابضة في التعامل المالي بدلا من المقايضة.

وهنا يمكن القول أنَ دولة الأدارسة طبقت أحكام الشريعة الإسلامية في سياستها المالية، خاصة في عصر القوة على الأقل، وهذا لأنه في عصر الضعف تضطر إلى فرض سياسة مالية بديلة تتخلى فيها عن أحكام الشريعة الإسلامية من فرض مكوس ومغارم وقبالات...

وبعد زوال أمر الأدارسة واندثار ملكهم لبث المغرب منذ منتصف القرن الرابع هجري (العاشر ميلادي) مسرحا لحروب الشيعة وخلفاء قرطبة الأمويين، ثم انقسم المغرب إلى ممالك وإمارات بربرية متعددة من بينها صنهاجة وزناتة ومغراوة وكان أعظم هذه الممالك مملكة زيري بن عطية الزناتي وبنيه من بعده . مما أدَى إلى حدوث ثورات وحروب مستمرة وفتن.

وأدى هذا الانقسام والاضطراب السَياسي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، فالضعف السياسي وما صحبه من تمزق انعكست صورته على اقتصاديات البلاد، لاسيما في عهد المغراويين بفاس الذين ظلموا الرعية وأخذوا أموالهم، كما انقطعت عن الأهالي موارد الرزق، يضاف إلى ذلك تلك الضرائب الجائرة والمكوس التي فرضها أمراء زناتة (**طه، 2002**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2. السياسة المالية عند المرابطين والموحدين:

لما قامت دولة المرابطين واستقرت لها الأوضاع، جعل ولاة أمرها الهدف الأساسي من قيام دولتهم هو القضاء على الضلالات المنتشرة والجهل بأحكام الدين، وقد اتضح ذلك منذ اللحظات الأولى في تأسيس الدعوة حيث قرر عبد الله بن ياسين المبدأ المالي الذي ترتكز عليه الدعوة في جبايتها للأموال وهو ما قرره الشرع أي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ وما ورد فيهما من أحكام بشأن الأموال، لذلك حين افتتح مدينة سجلماسة ألغى كل الرسوم والضرائب التي لم يرد من شأنها نص لا في الكتاب ولا في السنة؛ وهذا ما ذكره "ابن أبي زرع" في قوله: <<وأزال المكوس وأسقط المغارم وترك ما أوجب الكتاب والسنة تركه وقدَم عليها عاملا من لمتونة وانصرف إلى الصحراء>> (**الفاسي، 1860**). ومن هنا حرص عبد الله بن ياسين على القضاء على تلك الضرائب الجائرة التي كان يفرضها أمراء زناتة، حتى إذا تولى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين مقاليد الأمور؛ حرص على إتباع أوامر عبد الله بن ياسين؛ ومن هنا كانت مصادره المالية هي الزكاة والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين.

كما أنَ بداية حكم المرابطين تميز بقلة الضرائب مما أثر على ازدهار الحركة التجارية ومضاعفة الإنتاج، حيث أن تخفيف الضريبة على المنتج تساعد على مضاعفة الإنتاج، ويشيع الرخاء بين الناس، فتروج التجارة وتتكدس الأسواق (**محمود، 1996**) .حيث ألغت الدولة المرابطية المكوس المفروضة على التجارة، وفي هذا قال "الحميدي":<< فلم يكن في عمل بلادهم خراج ولا معونة ولا تقسيط ولا وظيف من الوظائف المخزنية حاشا الزكاة والعشر>> (**الحميدي، 1952**)، مما شجع حركة التجارة. وعموما فقد صوّر "ابن أبي زرع" حكم المرابطين (1147/1069م) كعصر ذهبي، حيث أعيدت المكوس والضرائب الابتزازية إلى حدودها الشرعية **(Elfassi, 1964)**

وبالرغم من قلة فرض الضرائب في بداية حكم المرابطين إلا أنَ مداخيل بيت المال من الضرائب تضاعفت، ولعل السبب في تفسير ذلك؛ هو أنَ قلة الضرائب مع ضمان تحصيلها، خير من كثرتها وعجز الناس عن الوفاء بها. لذلك شدد المرابطون في تحصيل الضرائب الشرعية بحيث لا يفلت منها أحد، وأمروا بمراقبة عمال الجباية مراقبة شديدة وحاسبوهم حسابا عسيرا.

ويبدو أنَ هذه السياسة قد احتلت في تفكير المرابطين محلا رفيعا، فعنوا عناية فائقة بتحصيل الزكاة والعشور وحرصوا على ألا يفلت منها أحد. ونجد لهذه الدقة في ضمان تحصيل الزكاة والعشور صدى فيما كتبه "ابن عبدون" في رسالته عن الحسبة يندد بالوسائل التي اتخذها المرابطون في تحصيل أعشار ثمار الزيتون وغيره من المحاصيل التي تتوافر في منطقة أشبيلية **(provencal, 1974)** .

ونتيجة لهذه السياسة المالية الحكيمة وُجد في بيت المال عند وفاة الأمير يوسف بن تاشفين؛ ثلاث عشر ألف ربع من الورق، وخمسة ألاف وأربعين ربعا من الذهب المطبوعة (الفاسي، 1860) (ابن أبي زرع، ص:137)، وقد ذكر "ابن المؤقت" :<< أن يوسف بن تاشفين جبى في حياته من المال ما لم يجبه أحد قبله>> (**ابن المؤقت، 1932**). وهذا ما ذكره "يوسف أشباخ" بأن هذه الثروة كانت طائلة من الذهب والفضة تدوم بعده ملايين (**أشباخ، 1958**).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اتبعت الدولة المرابطية في أول عهدها سياسة مالية تمثلت في قلة النفقات؛ فمثلا لم تكن تنفق على الجيش نفقات طائلة؛ وذلك بإقطاعهم أراضي زراعية يستثمرونها ويتصرفون في غلتها(**الطرطوشي، 1994**) . كما اعتمد الجند على نصيبهم من الغنائم اعتمادا كبيرا. واعتمدت الخدمات العامة في غالب الأحيان على الأحباس، (**ابن رشد، 1984**) ، فلم تكن الدولة تتكفل بمصاريف المنافع العامة، حيث كانت الأحباس تقوم بخدمات عديدة للدولة فرفعت بذلك عبئا كبيرا عن بيت المال.

وهذا ما يفسر أنَ الدولة المرابطية اعتمدت في جباية الأموال على الضرائب الشرعية ولم تدفعها الحاجة إلى فرض ضرائب ومكوس أخرى منافية للشرع أو مجحفة بحق الرعية هذا على الأقل في عصر قوتها وازدهارها. غير أنَ مصروفات الدولة زادت بمرور الوقت نظرا لتغير الظروف فلم يعد الجيل الثاني من المرابطين يسلك نفس السلوك المتقشف للجيل الأول، حيث ازدادت النفقات بسبب ظهور مهدي الموحدين و أضرت الحرب معه باقتصاد البلاد .

ونتيجة للعجز في بيت المال، اضطرت الدولة إلى فرض عدد من الضرائب أو القبالات، فيقول "الإدريسي" في ذلك: << إن أكثر المصنوعات بمدينة مراكش فُرضت عليها القبالات مثل سوق الدخان والصابون والمغازل وكانت القبالات على كل شيء يُباع دق أو جل>>، (**الإدريسي، 1983**) .

وبالتالي زاد فرض الضرائب زمن الفتنة ومن هذه الضرائب: ضريبة الرحاب، وضريبة التعتيب أو المعونة (التعتيب هو تكليف كل مدينة بترميم وإصلاح أسوارها والعناية بها) ، ولم يخل التعتيب من التلاعب والغش، ولكن هذا ليس دليلا على أنّ كل من قام بعمل الجباية هو مختلس أو متلاعب.

وأثناء فتنة المهدي بن تومرت ونهاية حكم المرابطين؛ تدهورت الأحوال الاقتصادية سواء في الصناعة أو الزراعة، حيث زادت الضرائب على الفلاحين وتعسّف الجباة في جباية أعشار ثمار الزيتون والزروع مما جعل الكثير من الفلاحين يهجرون زراعاتهم. وبالتالي تدهورت أحوال الجباية حيث أشار "صاحب المعجب" إلى ذلك بقوله:

<< فاتصلت الحروب، وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجدب وقلت المجابي >> (**المراكشي، ع، 1949**).

وبتدهور الأحوال الاقتصادية زادت المغالاة في ضمان تحصيل الضرائب في فتح مجال للغش والتلاعب بالأسعار ومحاولة التهرب من المغارم، وزادت شكاوي النّاس على تصرف بعض الجباة، مما جعل بعض القضاة يلجئون إلى تعيين بعض الجباة من أهل الذمة. كما فرض أمراء الفتنة الغرامات والضرائب المختلفة على رعاياهم كل في إمارته بعد أن توقفت أوجه النشاط الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال إمارة الأندلس تفننت الدولة في فرض القبالات و الضرائب الفادحة وعملت على تحصيلها بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، ومن هذه الضرائب؛ضريبة الأعراس،ضريبة الملاهي،الضرائب التي تجبى من أهل المتوفى الورثة، وفُرضت على الأراضي الزراعية كثير من الجبايات، حتى أصبحت منتجاتها لا تفي بدفع مثل هذه القبالات. وحصلت ضريبة على مغادرة البلاد؛ فكان المسافرون يدفعون قبالة يؤدونها للقابض على الأبواب. وفرضوا المكوس الكبيرة والمغارم على الطوائف المارة بالبلاد للتجارة، فكانوا يُخوفون الناس ويستحوذون على تجارتهم وأموالهم، وهذا ما حدث في الأندلس خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال عرضنا للسياسة المالية عند المرابطين، وبالتحديد السياسة المالية والأوضاع المالية في آخر عهد المرابطين؛ نجد أنَ الدولة الموحدية ورثت تركة مثقلة بالضرائب مع كثرة شكايات الناس، وهنا نتساءل هل يستطيع الموحدون إيجاد الحلول وإلغاء الضرائب غير المشروعة أم أنهم سيواصلون نفس سياسة المرابطين في جباية الأموال؟ وهذا التساؤل سنجيب عنه فيما تبقى من هذا العنصر.

أثناء ثورة "المهدي بن تومرت" وبداية قيام حكم الموحدين؛ التزم الداعية ابن تومرت في النواحي المالية أحكام الكتاب والسنّة، وكانت مصادر جباية الأموال تقتصر على الزكاة وخمس الغنائم، فلما تولى الخليفة عبد المؤمن الحكم وقضى على دولة المرابطين التزم بسياسة ابن تومرت في الاكتفاء بالمصادر التي حدّدها الشرع. حتى إذا كانت سنة (555هـ/1160م)؛ لجأ إلى فرض الخراج على أرض المغرب وبقية المناطق التابعة للدولة، وهذا الخراج مصدر جديد للمال ولم يكن مفروضا من قبل في دولة المرابطين (**حسن، 1970**) .

والدليل على إتباع الحكومة الموحدية في سياستها المالية مبدأ الالتزام بأحكام الشرع وما يجيزه؛ من الزكاة والعشر؛ رسالة عبد المؤمن التي وجهها إلى الولايات شارحا سياسته المالية عام (543هـ/1148م)، والتي نوّهت إلى المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها من المظالم، ووجوب القضاء عليها وإجراء العدل في شأنها. كما نهى عن التعرض للتجار حين قال:<< وإن وراء قولنا لتتبعا يبحث عن ذلك ويمحص، ونظرا يفرق بين المشكل منه ويخلص>> (**ابن القطان، 1958**).

كما أنّ الموحدين رفضوا مبدأ تعيين اليهود والمسيحيين في الوظائف المالية التي لها علاقة بالمسلمين، عكس دولتي الأدارسة والمرابطين اللتان اعتمدتا عليهم. وكان من الإجراءات المالية الهامة أيضا التي قامت بها الخلافة الموحدية مضاعفة وزن الدينار الموحدي، الذي كان له أثره في تحسين الأمور الاقتصادية داخل البلاد وخارجها (**جوليان، 1969**).

كما استغلت الدولة الموحدية نظام القبالة الذي وظفه المرابطون على الأسواق، وكان دقيقا ومحكما ولكنّه كان عبئا ثقيلا على التجارة، فاستغله الموحدون في مقاومتهم للنظام الجبائي المرابطي (**الجنحاني، 1986**). وهنا نكون قد وجدنا جوابا للسؤال الذي طرحناه فيما سبق، وهو أن الموحدين لم يسيروا على نفس سياسة المرابطين في جباية الأموال، بل على العكس استغل الموحدون بعض النظم الضريبية المرابطية للضرب بالنظام المالي والضريبي المرابطي، حتى وإن كان هذا في بداية الحكم الموحدي فقط، لأنّ السياسة المالية التي سار عليها الموحدون في بداية حكمهم ليست نفسها التي لجئوا إليها عندما زادت متطلباتهم المالية، فقد اضطرت الدولة إلى البحث عن وجوه جديدة لجباية الأموال (**السامرائي، 1987**).

ومن خلال عرضنا لعنصر السياسة المالية عند الأدارسة والمرابطين والموحدين؛ وجدنا أن السياسة المالية التي طبقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها ليست نفسها السياسة التي لجأت إليها في آخر عهدها أي عصر ضعفها وانهيارها، حيث أن كل دولة من الدول الثلاث طبقت مبادئ الشريعة الإسلامية في جباية الأموال في عصر قوتها، ولكن لما زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن موارد مالية أخرى لسد احتياجاتها مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي اعتمدتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع مما أدى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا في عصر الضعف.

3. السياسة النقدية:

من المعروف أنَ النقود التي كانت مستخدمة في المغرب الإسلامي هي الدينار والدرهم، وقد أشار "ابن خلدون" إلى أنَ وزن الدرهم الشرعي هو الذي أقر منذ صدر الإسلام؛ الذي تزن سبعة مثاقيل منه عشرة مثاقيل من الذهب (**هنتس، 1970**) ؛ والأوقية منه أربعين درهما، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير. فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة وهذه المقادير كلها ثابتة. وأشار أيضا إلى وزن الدينار باثنتين وسبعين حبة من الشعير الوسط (**ابن خلدون، 1971**) .

أما عن العملات المستخدمة في الدول الثلاث التي اخترناها للدراسة؛ فقد عمل مؤسس كل دولة على سك العملة من أجل تثبيت مشروعية حكمه وقوته ولتنظيم شؤون دولته المالية وهذه العملات هي:

1.3.العملة الإدريسية:

هي أول عملة عربية إسلامية ضُربت في المغرب الأقصى، ولقد عثر "ليفي بروفنسال" على عملات مختلفة ضربها الأدارسة في أواخر القرن(2هـ/8م)؛ في وليلي وتدغة تحمل التواريخ المتتابعة للسنوات (181هـ/797 م)، (182هـ/798 م)، (183هـ/799 م). أمَا في زمن إدريس الثاني فقد أشار "بروفنسال" إلى دراهم ضُربت في مدينة فاس في سنوات مختلفة من (198هـ/813 م) إلى سنة (214هـ/839 م) (**بروفنسال، 1990**). ثم ضرب الإمام محمد بن إدريس درهمه سنة (215هـ/830 م). وآخر درهم من الناحية التاريخية اكتشف حتى الآن ضرب باسم أحمد بن عيسى سنة (276هـ/891 م) بوزقور. أما فيما يخص وزن العملة الإدريسية والذي استطعنا الحصول عليه أنَ وزن درهم إدريس الأول بلغ الوزن الشرعي ، ولكن دراهم إدريس الثاني لم تكن كلها من نفس الوزن. كما ذكر "الحلبي" أنَ وزن الدرهم الإدريسي يعادل نصف دينار في عرف أهل المغرب (**حركات، 1965**).

كما كانت نقود الأدارسة واسعة الانتشار في بلاد المغرب فقد أشار "ابن الأبار" إلى أنَ الرسول الذي دفعه الخليفة المأمون العباسي إلى زيادة الله في القيروان؛ رجع بعد أن أعطاه زيادة الله كيسا فيه ألف دينار مضروبة بأسماء بني إدريس الحسني في المغرب الأقصى (**ابن الأبار، 1962**).

وفي فاس عاصمة الأدارسة أنشئت دور لسك العملة حيث أشار " ابن أبي زرع" أنَه يوجد في فاس اثنتا عشر دارا لسك النحاس. وعن أماكن ضرب النقود عموما عهد الأدارسة وخاصة عهد إدريس الثاني نجد أصيلا، البصرة، تدغة، تلمسان، تهليط، سبو، طنجة، العالية (عدوة القرويين)، مريرة، ورغة، وزقور (على وادي بوزقور الذي يصب في الضفة اليسرى لأم الربيع)، وطيط، وليلي، يكم (على وادي يكم بين الرباط والدار البيضاء)، زيز، بهت، تاجراجرا، (**الفاسي، 1860**) .

كان التعامل في عهد المرابطين يقوم على أساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي، كما ضرب المرابطون وحدات تعرف بالقراريط والخاريب لتسهيل عملية البيع والشراء، (**أبو مصطفى، 1991**). وكان لتدفق ذهب السودان الغربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الدولة المرابطية أثره في ضرب الدنانير بكميات كبيرة، وإنَ أقدم عملة مرابطية عُثر عليها هي نقود من عهد الأمير أبي بكر بن عمر اللَمتوني التي ضُربت سنة (450هـ/1058م) في سجلماسة؛ وكانت هذه العملة دينارا مرابطيا وُضع عليه اسم الخليفة العباسي. وقد ضُربت عملة من معدن الفضة وهي الدرهم، وهذه العملة لا تحمل اسم موضع السك ولا تاريخ الضرب إلا في القليل النادر.

أما الأمير يوسف بن تاشفين فقد سك نقودا وهي الدينار والدرهم، ونقش على الدينار مايلي: لا إله إلا الله محمد رسول الله وتحت ذلك: أمير المسلمين يوسف بن تاشفين. وكُتب على الدائرة المحيطة قوله تعالى: { ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين}(**سورة أل عمران، الأية:84**) ، وكُتب على الوجه الثاني: عبد الله أمير المؤمنين العباسي. وعلى الدائرة المحيطة كتب تاريخ ضربه وموضع سكه (**علوي، 1997**).

وهنا نلاحظ أنَ المرابطين ذكروا أسماء بني العباس على عملتهم وهذا دليل على أنَهم لم يتنصلوا في سياستهم النقدية والمالية عن الخلافة العباسية، وهنا نرى أنَهم لم يفعلوا مثلما فعل الأدارسة من قبل الذين تنصلوا في سياستهم النقدية والمالية عن الخلافة العباسية.

كما ضرب المرابطون دنانير ودراهم من النحاس لها نفس المميزات للدنانير الذهبية والدراهم الفضية، ولعل السبب في ضرب العملة النحاسية هو كثرة مصاريف المرابطين بسبب الحروب التي خاضوها واحتياجهم الذهب والفضة.

أما بالنسبة إلى أوزان العملة المرابطية من الدنانير وأنصافها وأرباعها فالجدول التالي يوضحها (**عبد النبي، 1979**):

الجدول رقم (01):أوزان العملة المرابطية من الدنانير وأنصافها وأرباعها

النوع	الوزن	القطر
-الدينار	- مابين 4.05 غ و 4.30 غ	- مابين 23مم و 27ملم
-نصفه	- مابين 2.10 غ و 2.15 غ	-مابين 15ملم و 16ملم
-ربعه	- مابين 1.08 غ و 1.10 غ	-مابين 14ملم و 15ملم
- الدينار النحاسي	-2.44غ	/

المصدر: عبد النبي.بن محمد(1979).**مسكوكات المرابطين والموحدين من شمال افريقيا والأندلس**. منشورات مكة. المملكة العربية السعودية. ص:52.

من خلال الجدول نلاحظ أن وزن الدينار المرابطي فاق وزنه وزن الدينار الشرعي منذ فجر الإسلام وتعريب السكة سنة 77هـ وهو 4.25 غ، (**فهمي، 1964**) . ولعل السَبب في زيادة وزن الدينار المرابطي هو وفرة الذهب عند المرابطين. بينما بالنسبة للدراهم المرابطية فالجدول التالي يوضَحها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (02):أوزان العملة المرابطية من الدرهم المرابطي وأنصافها وأرباعها

النوع	الوزن	القطر
-الدرهم	- من 2.20غ إلى 3.92غ	- من23 إلى 25ملم
- نصفه	- 0.50غ	- 7ملم
- ربعه	-1.08غ	-6ملم
- ثمن الدرهم	0.08.غ	-6ملم
- الدرهم النحاسي	-من 3.90غ إلى 4.66غ	/

المصدر: عبد النبي.بن محمد(1979).**مسكوكات المرابطين والموحدين من شمال افريقيا والأندلس**. منشورات مكة. المملكة العربية السعودية. ص:52.

من خلال الجدول نلاحظ أنَ بعض الدراهم المرابطية فاق وزنها وزن الدرهم الشرعي وهو 2.97غ ،(**فهمي، 1964**). ولعل السبب في هذه الزيادة في الوزن راجع إلى كثرة مناجم الفضة عند المرابطين. وهذا يعني أيضا أنَ كل من الدينار والدرهم الشرعي خضع إلى تغييرات كبيرة خلال العصور التاريخية.

وأصبح الدينار المرابطي له طابع العالمية في التبادل التجاري في منطقة البحر المتوسط لجودته (**Goitien, 1967**) ، كما يدل كذلك على ارتفاع قيمة هذه العملة كثرة المعاملات والتداول حتى قيل أنَ الدينار المرابطي وصل إلى القسطنطينية، ويرجع ذلك إلى أنَ دولة المرابطين سيطرت على كل الطرق المؤدية إلى السودان الغربي أين يُستخرج الذهب الأمر الذي انعكس على الكميات الكبيرة من الدنانير الذهبية التي سكها المرابطون.

3.3. العملة الموحدية:

-الدينار الموحدي:

أدخل الموحدون إصلاحات عديدة على النقود كتابة وشكلا ووزنا، فالكتابات كُتبت داخل مربع تحيط به دائرة تمس زواياه الأربع، وكُتب في مركز الوجه داخل مربع الدينار الموحدي بخط نسخي: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وكُتبت في حاشية مركز الوجه المكونة من أربعة أقواس: فالقوس الذي في قمة مركز الوجه << بسم الله الرحمن الرحيم >>، وفي القوس شمال مركز الوجه << صلى الله على محمد >>، وفي القوس قاعدة مركز الوجه << وآله الطيبين>>، وفي القوس يمين مركز الوجه << الطاهرين>>. وفي مركز الوجه داخل المربع: المهدي إمام، الأمة القائم،بأمر الله.

ومن خلال ملاحظة الكتابات على العملة الموحدية نرى أيضا أنَ الموحدين لم يذكروا أسماء بني العباس على عملتهم مثلما فعل الأدارسة من قبل على عكس المرابطين، وهنا نرى أنَ الموحدين أيضا حاولوا الانفصال عن الخلافة العباسية من خلال سياستهم النقدية والمالية.

وبالنسبة لأوزان الدينار الموحدي فالجدول التالي يوضحها، (**عبدالنبي، 1979**):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (03):أوزان العملة المرابطية من الدينار الموحدي وأنصافها وأرباعها

العملة	الوزن	القطر
الدينار العادي	من 2.27 إلى 2.51 غ	من 19 إلى 22ملم
الدينار المضاعف	من 4.55 إلى 5.70 غ	من 27 إلى 32ملم
نصف الدينار	من 1.15إلى 1.41 غ	من 14 إلى16 ملم
ربع الدينار	0.55 غ	9ملم

المصدر: عبد النبي.بن محمد(1979).**مسكوكات المرابطين والموحدين من شمال افريقيا والأندلس**. منشورات مكة. المملكة العربية السعودية. ص:519.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنَ وزن الدينار الموحدي أقل من الوزن الشرعي للدينار، وهذا بعكس الدينار المرابطي الذي فاق وزنه وزن الدينار الشرعي. ولعل السبب في أنَ وزن الدينار الموحدي أقل من وزن الدينار الشرعي هو حاجة الموحدين الشديدة للذهب بسبب المصاريف التي تكبدتها حركة الجهاد؛ فضلا عن حروبهم الداخلية لتثبيت ملكهم. ونلاحظ أيضا أنَ الدينار الموحدي تضاعف وزنه مع مرور الوقت وصار وزنه تقريبا مثل وزن الدينار المرابطي. لهذا اعتبر بعض المستشرقين أنَ الدينار المضاعف الموحدي هو الدينار العادي وأن وزنه هو وزن الدينار المرابطي؛ وهذا ما أكده " فالتر هنتس" الذي قال: << فقد كان دينار الذهب عندهم يزن 4.722 غ >> (**هنتس، 1970**). وقد ضرب الموحدون الدينار المضاعف في مناسبات خاصة لتسهيل المعاملات في الصفقات التجارية الضخمة؛ أو لتقديم مكافآت أو منح أو هدايا في المواسم والانتصارات...

ومن العرض السابق نستنتج أنَ الدينار الموحدي شهد إصلاحات وتنوعا سواء في الوزن أو في الكتابات من خليفة لآخر وهذا يدخل ضمن السياسة النقدية التي انتهجتها الدولة الموحدية

– الدرهم الموحدي:

ضرب الموحدون الدراهم من معدن الفضة شكلها مربع، وهذا الدرهم المربع له أضعاف وأجزاء. كما ضربوا دراهم مستديرة الشكل. والجدول التالي يوضح أوزانها وأقطارها:

الجدول رقم (04):أوزان العملة المرابطية من الدرهم الموحدي وأنصافها وأرباعها

العملة	الوزن	القطر
–الدرهم المربع	– من 1.41 إلى 1.60 غ	– من 13 إلى 19ملم
– الدرهم المربع المضاعف	–3.04 غ	–14ملم
– نصف الدرهم المربع	–من 0.75 إلى 0.77 غ	–من 11ملم إلى 13ملم
– ربع الدرهم المربع	0.38 غ	/
– الدرهم المستدير	/	/

المصدر: عبد النبي.بن محمد(1979).**مسكوكات المرابطين والموحدين من شمال افريقيا والأندلس**. منشورات مكة. المملكة العربية السعودية. ص:519.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول نلاحظ أيضا أنَ الدرهم الموحدي وزنه أقل من وزن الدرهم الشرعي الذي هو 2.97غ،(**فهمي، 1964**) . على العكس من وزن الدرهم المرابطي الذي فاق وزنه وزن الدرهم الشرعي. كما نلاحظ أيضا أنَ الموحدين ضاعفوا في وزن دراهمهم الفضية.

كما ضرب الموحدون دراهما نحاسية تشبه من ناحية الشكل والنصوص الدرهم المربع، وقد عارض الشعب في عهد الموحدين الدراهم النحاسية بسبب عدم تقديرهم للنحاس كمعدن ثمين. ولعل السبب في فرض الدراهم النحاسية هو كثرة النفقات التي كانت تصرف على الجيوش الموحدية الضخمة فاستُعملت بدل الذهب والفضة حتى لا يتسربان بكثرة من بيت المال، لكن سرعان ما تركوها لسببين: لمعارضة الشعب من جهة ولوفرة الذهب والفضة عهد الموحدين من جهة أخرى مع أنَ بعض المستشرقين اعتبر هذه السكة النحاسية سواء الموحدية أو المرابطية مزورة، (**hazzard, 1952**).

ومن خلال مراجعة العملة التي ضُربت في الدول الثلاث خاصة زمن دولتي المرابطين والموحدين نجد أن بعض الحكام كانوا يلجئون إلى تخفيض وزن العملة أو جعلها نحاسية أحيانا؛ وأحيانا أخرى يزيدون في وزنها. والتخفيض غالبا ما يكون في آخر عهد الدولة؛ وأما زيادة وزن العملة يكون في أوج قوة الدولة وهذا ما رأيناه لما ضاعف المنصور الموحدي الدينار الموحدي وزنا. وهنا نلاحظ أن سياسة الدولة النقدية تختلف حسب قوتها وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة لها.

4. تحليل النتائج:

-وجدنا أن السياسة المالية والنقدية التي طبقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يفسر أنه كلما كانت الدولة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا تكون في أمان اقتصاديا ولا تفكر في الخروج عن الشريعة الاسلامية في سياستها المالية.

- ولكن لما زادت توسعات الدول الثلاث وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت عن موارد مالية أخرى مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي أعلنتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع مما أدى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا طبعا في عصر ضعفها. وهذا ما يفسر أيضا أنه كلما زادت حاجات الدول المالية تضطر إلى زيادة أنواع الضرائب على الشعب منها ماهو شرعي ومنه ما يفتقد للشرعية على الاقل حسب المفهوم الإسلامي للضرائب.

-أما عن السياسة النقدية في الدول الثلاث فقد اختلفت حسب قوة الدولة وضعفها، ففي عصر القوة كان وزن العملة مضاعفا، على العكس من عصر الضعف كان وزن العملة أقل من الوزن الشرعي، وهذا مايشبه الى حد بعيد إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وانهيار سعرها في الوقت الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.الخاتمة:

انتهينا من هذه الدراسة بخلاصة هي أنَ كل من دولة الأدارسة والمرابطين والموحدين اهتمت بتنظيم شؤونها المالية، واتباع سياسة مالية حكيمة. ووجدنا أن السياسة المالية التي طبقتها كل دولة من الدول الثلاث في بداية عهدها أي في عهد قوتها وازدهارها ليست نفسها السياسة المالية التي لجأت إليها في آخر عهدها أي عصر ضعفها وانهيارها، حيث أن كل دولة من الدول الثلاث طبقت مبادئ الشريعة الإسلامية في جباية الأموال في عصر قوتها، ولكن لما زادت توسعاتها وكثرت نفقاتها وزادت احتياجاتها المالية بحثت عن موارد مالية أخرى مما اضطرها على الخروج عن المبادئ التي أعلنتها في أول عهدها، وبدأت في فرض ضرائب منافية للشرع مما أدى إلى سخط الرعية وكثرة شكاياتها؛ وهذا طبعا في عصر ضعفها.

ومن خلال مرا جعة السياسة النقدية وسك العملة في الدول الثلاث نجد أن بعض الحكام كانوا يلجئون إلى تخفيض وزن العملة وهذا ما فعله الموحدون؛ حيث كان وزن الدينار والدرهم في بداية عهدهم أقل من الوزن الشرعي، أو جعلها نحاسية أحيانا وهذا ما فعله المرابطون والموحدون، وأحيانا أخرى يزيدون في وزنها؛ والزيادة في وزن العملة يكون غالبا في أوج قوة الدولة وهذا ما رأيناه لما ضاعف المنصور الموحدي الدينار وزنا، وهنا لاحظنا أن سياسة الدول الثلاث النقدية تختلف حسب قوتها وضعفها وحسب توفر المعادن الثمينة لها. كما لاحظنا من خلال الكتابات على العملة أن كل من دولة الأدارسة والموحدين تنصَلوا عن الخلافة العباسية في سياستهم المالية والنقدية حيث لم يذكروا أسماء بني العباس على عملتهم؛ على العكس من دولة المرابطين التي ذكرت أسماء بني العباس على عملتها.

6.قائمة المصادر والمراجع:

أ– المصادر:

1- ابن أبي زرع الفاسي. (1860). "**الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**". باريس.

2-ابن الأبار،أبو عبد الله. (1962). "**كتاب الحلة السيراء**". بيروت: دار النشر للجامعيين.

3-ابن الأثير، عز الدين. (1966)." **الكامل في التاريخ**". بيروت: دار صادر.

4-ابن القطان. (1958)." **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**" . تطوان: المطبعة المهدية.

5-ابن المؤقت ، محمد بن محمد. (1932)." **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضيرة المراكشية**". مراكش.

6-ابن خلدون، عبد الرحمان. (1971). "**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**". لبنان: منشورات مؤسسة الأعلمي.

7-ابن رشد، أبو الوليد. (1984)." **البيان والتحصيل**". بيروت.

8-ابن عذارى، المراكشي. (1985)." **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**". لبنان: دار الغرب الإسلامي.

9- الإدريسي، الشريف ابن عبد الله . (1983)." **نزهة المشتاق في إختراق الآفاق**". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10-الحميدي، ابو عبد الله. (1952). "**جذوة الاقتباس في ذكر ولاة الأندلس**". القاهرة.

11-السلاوي، أحمد خالد الناصري. (1954). "**الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**". الدار البيضاء: مكتبة دار الكتاب.

12-الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد. (1994). "**سراج الملوك**". القاهرة: الدار المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-الماوردي ، علي بن محمد. (1985)." **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**". بيروت: دار الكتب العلمية.

14-المراكشي ، عبد الواحد. (1949). "**المعجب في تلخيص أخبار المغرب**". مصر: مطبعة الاستقامة.

ب- المراجع العربية:

15-أبو مصطفى،كمال السيد. (1991). "**تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**". مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

16-أشباخ، يوسف. (1958). "**تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**". القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة.

17-بروفنسال، ليفي. (1990). "**الإسلام في المغرب والأندلس**". مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

18-الجنحاني،الحبيب. (1986). "**دراسات في التاريخ الإقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي**". لبنان: دار الغرب الإسلامي.

19-جوليان، شارل أندري. (1969). "**تاريخ إفريقية الشمالية**"، من البدء حتى الفتح الإسلامي. تونس: الدار التونسية للنشر.

20-حباني، محمد. (1997). "**خصائص المدن المغربية في عصر الدول المستقلة**". القاهرة: مدبولي.

21-حركات، إبراهيم. (1965). "**المغرب عبر التاريخ**". المغرب: دار السلمي.

22-حسن أحمد محمود. (1996). "**قيام دولة المرابطين**". القاهرة: دار الكتاب الحديث.

23-حسن علي حسن. (1970). "**الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**"، عصر المرابطين والموحدين. القاهرة : مكتبة الخناجر.

24-السامرائي،إبراهيم خليل. (1987). "**تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**". ليبيا: دار الكتب الوطنية.

25-سعدون،عباس نصر الله. (1987). "**دولة الأدارسة في المغرب العصر الذهبي**". بيروت: دار النهضة العربية.

26-طه،أحمد جمال. (2002). "**مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين**". الاسكندرية: دار الوفاء.

27-عبد النبي،بن محمد. (1979). "**مسكوكات المرابطين والموحدين في شمال إفريقيا في شمال إفريقيا والأندلس**". السعودية: جامعة مكة.

28-علوي،حسن. (1997). "**جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود**".الرباط: المناهل.

29-فهمي،عبد الرحمان. (1964). "**النقود العربية ماضيها وحاضرها**". القاهرة: مطبعة مصر.

30-محمود إسماعيل. (1987). "**الأدارسة حقائق جديدة**". القاهرة: مكتبة مدبولي.

31-هنتس،فاتر. (1970). "**المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**". عمان.

ج- المراجع الأجنبية:

32-Elfassi, I. a. (1964)." **Rawd al- qirtas"**. valancia.

33-Goitien. (1967)." **Mediterranean society"**. california.

34-Hazzard, H. (1952)." **The numismatic history of later medieval north africa"**. new york.

35-Provencal, L. (1974). "**Sèville musulmane au dèbut du Xll siècle"**. paris.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com